الأمم المتحدة

S/2006/662

مجلس الأمن

Distr.: General
17 August 2006
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح في السودان

موجز

أعد هذا التقرير عملا بأحكام قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وهو مقدم إلى المجلس وفريقه العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح بوصفه التقرير القطري الثاني الذي يصدر عن آلية الرصد والإبلاغ المشار إليها في الفقرة ٣ من ذلك القرار. وهذا التقرير، الذي يغطي الفترة الممتدة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه ٢٠٠٦، يحدد الأحداث المتعلقة بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل، التي تشير إلى طابع ومنحى الانتهاكات المنهجية المرتكبة في السودان. ويركز التقرير بالخصوص على قتل الأطفال وتشويههم، وتجنيدهم واستخدامهم جنودا، وعلى العنف الجنسي الخطير، والاختطاف، ومنع وصول المساعدة الإنسانية إلى الأطفال، ويبين أن هذه الانتهاكات متواصلة في السودان على نطاق واسع دون هوادة. ويحدد التقرير صراحة الأطراف في الصراع التي ترتكب الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك القوات المسلحة السودانية، والجيش الشعبي لتحرير السودان، وقوات الدفاع الشعبية، وجيش تحرير السودان، والجيش الأبيض، ومليشيا الجنجويد، وجيش الرب للمقاومة، وقوات المعارضة التشادية. ويشدد التقرير على أن قادة القوات والجماعات المسلحة المتعددة في السودان كل على حدة يتحمل مسؤولية ارتكاب قواتهم لانتهاكات جسيمة، ولكنه يشدد على أن حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان مسؤولتان أيضا بشكل مباشر عن ارتكاب انتهاكات من جانب أفراد داخل هياكلهما القيادية. ومسؤولية الحكومة هذه حاسمة في الوقت الذي يجري فيه إدماج الجماعات في القوات المسلحة المنظمة بصورة مشروعة وتحت سيطرة الحكومة.

ويبرز التقرير خطط العمل وغيرها من الاستجابات البرنامجية القائمة لمعالجة الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، ويتضمن مجموعة من التوصيات الرامية إلى تأمين اتخاذ إجراءات معزَّزة لحماية الأطفال المتضررين من الحرب في السودان.

180806 180806 06-46110 (A)

أولا – مقدمة

١ – أعد هذا التقرير عملا بأحكام قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، ويغطي الفترة الممتدة من ١ أيار/مايو إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وحوادث الانتهاكات المذكورة بالنسبة للفترة المشمولة بالتقرير تفيد في بيان طابع ومنحى انتهاكات حقوق الطفل التي ما زالت مستمرة في السودان. ويحدد التقرير أطراف الصراع المسؤولة عن عدة فئات من الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك قتل الأطفال وتشويههم، وتجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات والجماعات المسلحة، وعمليات الاختطاف، والعنف الجنسي، والهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدة الإنسانية إلى الأطفال. ويبرز التقرير أيضا خطط العمل والاستجابات البرنامجية التي نفذت لوقف الانتهاكات وتعزيز حماية الأطفال.

ثانيا – التطورات السياسية والعسكرية والاجتماعية في السودان

حالات الصراع المسلح وعمليات السلام

٢ – السودان بلد مترامي الأطراف له تاريخ حافل بالعنف على الصعيد المحلي: في الجنوب، وفي المناطق الانتقالية المتناثرة على الحدود بين الشمال والجنوب، وفي دارفور والشرق. وترتبط الصراعات الدائرة في السودان بشكل وثيق باختلالات التوازن الحادة في توزيع الثروة والخدمات على أسس إقليمية وعرقية وطبقية. وقامت سنوات عديدة من الحرب بدور في تفاقم هذه الاختلالات في التوازن وأسفرت عن تسليح المجتمع بالوسائل العسكرية إلى حد بعيد.

٣ – وتجري حاليا ثلاث عمليات سلام مختلفة في السودان، مع وجود بعثتين مستقلتين لحفظ السلام. ويغطي اتفاق السلام الشامل المؤرخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ جنوب السودان وشرقه والمناطق الانتقالية وتدعم بعثة الأمم المتحدة في السودان تنفيذه. ويغطي اتفاق دارفور للسلام الموقع في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ الصراع الدائر في دارفور، وتدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان تنفيذه. وفي شرق السودان، وقعت الحكومة ومتمردو الجبهة الشرقية (تحالف للجماعات المتمردة المحلية) إعلان مبادئ لتسوية الصراع في المنطقة الشرقية في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في أسمرة. غير أن الوصول إلى شرق السودان ما زال محفوف بالمشاكل مما أسفر عن نقص خطير في المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الطفل في الشرق بالنسبة لهذا التقرير.

٤ – وتوجد حكومتان منصبتان في السودان. فقد أنشأ اتفاق السلام الشامل حكومة الوحدة الوطنية (المشار إليها بالحكومة في هذا التقرير) بتمثيل معزز لجنوب السودان. وأنشأ

أيضا حكومة منفصلة لجنوب السودان بميزانيتها ودستورها وقوانينها وجيشها ووزاراتها الخاصة بها. وستحتفظ حكومة جنوب السودان بهذه السلطات إلى حين إجراء استفتاء في عام ٢٠١١، يقرر فيه شعب جنوب السودان ما إذا كان سيصبح دولة مستقلة أو سيبقى جزءا من السودان الموحد. وأنشأ اتفاق السلام الشامل مجموعة من مؤسسات رصد وقف إطلاق النار التي تدعمها بعثة الأمم المتحدة في السودان، ويستلزم من القوات المسلحة السودانية التابعة للحكومة مغادرة جنوب السودان بحلول عام ٢٠٠٧. ويشكل تجنيد الأطفال خرقا لهذا الاتفاق.

٥ - وأنشأ اتفاق دارفور للسلام مؤسسات جديدة للأمن ووقف إطلاق النار تدعمها بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. إلا أنه لم ينشئ مؤسسات سياسية جديدة هامة لدارفور، لكنه أتاح تمثيل قوات دارفور المتمردة في الحكومة في انتظار إجراء الانتخابات. ووضع مبادرات جديدة لمعالجة المشاكل المتعلقة بالوصول إلى الأراضي، وتعويض ضحايا الصراع، وأنشأ مؤتمرا للحوار بين الأطراف في دارفور. ويشكل تجنيد الأطفال واستخدامهم خرقا لاتفاق دارفور للسلام، الذي يشمل أيضا أحكاما أخرى تتعلق بحماية القاصرين الذين ارتكبوا مخالفة للقانون، والتسريح الفوري لجميع الفتيان والفتيات دون سن الثامنة عشرة من القوات والجماعات المسلحة. وعموما، لم يسفر اتفاق دارفور للسلام عن زيادة في الأمن في دارفور لأن عددا كبيرا من الجماعات المتمردة لم يوقع الاتفاق.

القوات والجماعات المسلحة العاملة في السودان

٦ - يجعل العدد الكبير للقوات والجماعات المسلحة في السودان من الصعب تحديد المسؤولية الخاصة عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل. وللسودان ثلاث قوات مسلحة منظمة بصورة مشروعة: القوات المسلحة السودانية، وهي القوات العسكرية النظامية للحكومة وتعمل حاليا في جميع أرجاء البلد؛ والجيش الشعبي لتحرير السودان، وهو القوة العسكرية النظامية لحكومة جنوب السودان، وقوة الدفاع الشعبية، وهي قوة مسلحة ذات صلة بالحزب الحاكم في شمال السودان وبالجماعات المسلحة المنبثقة عن المجموعات العرقية الريفية. وثمة مجموعة رابعة هي الوحدات المتكاملة المشتركة، وتتألف من وحدات من الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية، أنشئت بموجب اتفاق السلام الشامل لتكون نواة جيش موحد إذا صوت جنوب السودان ضد الاستقلال في الاستفتاء المقرر إجراؤه في عام ٢٠١١.

٧ - وبالإضافة إلى هذه القوات المنظمة بصورة قانونية، تعمل في السودان قوات غير قانونية متعددة. وقد استخدمت القوات المسلحة السودانية خلال الحرب الأهلية في جنوب

السودان والمناطق الانتقالية ميليشيات غير قانونية للسيطرة على الإقليم. ويشير اتفاق السلام الشامل إلى هذه الميليشيات غير القانونية بوصفها جماعات مسلحة أخرى. وكان هناك أكثر من ٥٠ من هذه الجماعات، جرى ضمها جميعا إلى قوات دفاع جنوب السودان، وهي منظمة جامعة كان يتزعمها اسميا اللواء بولينو ماتييب من حركة وحدة جنوب السودان، لكنها كانت خاضعة فعليا لسيطرة شعبة الاستخبارات العسكرية التابعة للقوات المسلحة السودانية.

٨ - واستلزم اتفاق السلام الشامل من الجماعات المسلحة الأخرى أن تنضم إما إلى القوات المسلحة السودانية أو إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان بحلول ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وقام معظمها بذلك، غير أن اندماجها مازال جزئيا وغير كاف. ولم يندمج بعضها الآخر مما أدى إلى استمرار عدم الاستقرار في المناطق التي تسيطر عليها. وقد أدت عقود من الحرب في جنوب السودان إلى تشويه المجتمع وتحوله إلى الأنشطة العسكرية. وبالتالي، اضطرت المجتمعات المحلية الرعوية إلى الاحتفاظ بقوات دفاعية لحماية الماشية. والمثال على ذلك هو الجيش الأبيض، ذو الصلة بعشيرة لو المنتمية إلى طائفة نوير العرقية الرعوية، الذي يتألف إلى حد كبير من ذكور تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و ٢٠ سنة، وبعضهم أصغر من ذلك. وكانت هذه القوات تستخدم في بعض الأحيان من جانب جماعات أكبر للقيام بمهام عسكرية، ورغم أنها لم تكن تتلقى أجورا بشكل مباشر، فإنه كان يُسمح لها بالنهب. وقد زاد هذا من تفاقم وضع استراتيجيات لكسب الرزق قائمة على النهب في جنوب السودان. وفي الحالات التي تكون فيها الفرص الاقتصادية محدودة كانت هذه القوات البديلة بمثابة أداة جذب للأطفال الذين سرحتهم قوات أكبر لكنهم فشلوا في الاندماج مجددا في المجتمع.

٩ - وترجع أصول جيش الرب للمقاومة إلى الصراع الدائر في شمال أوغندا، لكنه عمل في جنوب السودان للعديد من السنوات، وكان ذلك في أول الأمر بدعم من القوات المسلحة السودانية. وقامت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية (الجيش النظامي لأوغندا) بعمليات داخل السودان تهدف إلى هزيمة جيش الرب للمقاومة. وترعى حاليا حكومة جنوب السودان محادثات بين جيش الرب للمقاومة وحكومة أوغندا في محاولة لوضع حد لهذا الصراع المستمر منذ عهد بعيد.

١٠ - ويصنف اتفاق دارفور للسلام ست فئات مختلفة من القوات أو الجماعات المسلحة كأطراف في الصراع الدائر في دارفور. والمجموعات الرئيسية هي القوات المسلحة السودانية، وحركتا المتمردين اللتان شاركتا في محادثات السلام في أيار/مايو، وهما تحديدا جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة. وبالإضافة إلى ذلك، يشير اتفاق دارفور للسلام إلى

الميليشيات المنضمة إلى الأطراف الرئيسية (جماعات مسلحة أخرى)، وميليشيات أجنبية (أو تشادية)، وقوة الدفاع الشعبية والجنجويد. وكل من الجنجويد وقوة الدفاع الشعبية في دارفور مشكل من طوائف عرقية قياداتها مقربة إلى الحكومة، وتربط الفقرة ٣١٥ من اتفاق دارفور للسلام بشكل صريح بين قوات الدفاع الشعبية والجنجويد. وفي أماكن أخرى، يعلن الاتفاق أن الجنجويد جماعة مستقلة غير قانونية. ويزيد هذا الغموض من صعوبة تحميل الجماعات مسؤولية ارتكاب الانتهاكات. فعلى نحو ما هو قائم في جنوب السودان، تتسم الفروق بين الميليشيات القانونية وغير القانونية بالغموض، مما يضعف أيضا إمكانية تحميل الجماعات المسلحة مسؤولية انتهاكات حقوق الطفل.

١١ - ومن المهم بشكل خاص لأغراض هذا التقرير توضيح المسؤولية عن أعمال الجنجويد. فالجنجويد قوات غير نظامية كثيرا ما تتصل عناصرها الأساسية بطوائف عرقية من غير ملاك الأراضي تعيش على رعي الإبل. وبما أن اللغة الأم لهذه الطوائف العرقية هي العربية، وبعض جيرانها يتكلمون اللغات الأفريقية بالإضافة إلى العربية، فإنها كثيرا ما تسمى ''عرب''. وقد ارتبطت طيلة وجودها بالجهاز الأمني التابع للحكومة وبقوة الدفاع الشعبية المشكَّلة بشكل فضفاض وإن كانت منظمة بطريقة قانونية. والتزمت الحكومة، بالتوقيع على اتفاق دارفور للسلام، بتحييد الجنجويد. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، قدمت الحكومة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان خطة لتحييد الجنجويد، غير أن هذه الخطة لم تكن مرتبطة بالحدود الزمنية أو النتائج المتفق عليها في اتفاق دارفور للسلام. ولم تُتخذ أي إجراءات لتنفيذ الخطة إلى الآن، باستثناء احتفال واحد للتسريح جرى في كاس، جنوب دارفور في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ جمعت خلاله ١٥٠ قطعة سلاح. وينظر إلى الجنجويد على نطاق واسع بأنهم المشكلة الأمنية الرئيسية في دارفور.

المسؤولية عن تجنيد الأطفال واستخدامهم

١٢ - للقوات والجماعات المسلحة المتعددة التي تشكل أطرافا في الصراع الدائر في السودان تاريخ طويل من استخدام الأطفال للأغراض العسكرية. وقد ذكر تقريري المتعلق بالأطفال والصراعات المسلحة الصادر في شباط/فبراير ٢٠٠٥ (A/59/695-S/2005/72) خمس جماعات تجند الأطفال أو تستخدمهم وهي: الجنجويد؛ وحركة العدل والمساواة؛ وحركة وحدة جنوب السودان؛ وجيش تحرير السودان؛ والجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي عام ٢٠٠٥، انضمت ميليشيا الجنجويد (المتمركزة في دارفور) وحركة وحدة جنوب السودان (المتمركزة في الخرطوم وجنوب السودان) إلى الحكومة وسيطرت عليهما قواتها الأمنية بصورة فعلية. واشترك جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة في تمرد مسلح ضد الحكومة، ووقع

الجيش الشعبي لتحرير السودان لتوه اتفاق سلام مع الحكومة. وما زالت هناك أدلة مُقنعة على أن كافة هذه الجماعات ما زالت تجند الأطفال أو تستخدمهم، وذلك إضافة إلى الجماعات الأخرى المنضمة إلى الحكومة وإلى المتمردين أو شركاء السلام التي لم تذكر في تقريري السابق. غير أنه من الجدير بالذكر أن بعضها قد غيرت منذ ذلك الحين علاقتها مع الحكومة. وانضمت حركة وحدة جنوب السودان إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦؛ وأبرم فصيل جيش تحرير السودان الذي يتزعمه مينّي ميّناوي اتفاق سلام مع الحكومة؛ وكما ذكرت آنفا، التزمت الحكومة بتحييد الجنجويد. ومن الضروري إجراء دراسة دقيقة لمدى جدية الحكومة في الوفاء بهذا الالتزام إذا أرادت أن تنأى بنفسها عن المسؤولية عن هجمات الجنجويد. وقامت حركة وحدة جنوب السودان والعديد من الجماعات المسلحة الأخرى في قوات دفاع جنوب السودان المنضمة إلى الحكومة بتجنيد الأطفال خلال عام ٢٠٠٥ بأكمله. وتفيد أنباء موثوق بها أن حركة وحدة جنوب السودان والجماعات المسلحة الأخرى من قوات دفاع جنوب السودان التي كانت مدمجة في الجيش الشعبي لتحرير السودان في كانون الثاني/يناير، واصلت تجنيد الأطفال بعد إدماجها، في مخالفة لقواعد الجيش الشعبي لتحرير السودان ذاته. وكتب القائد الأعلى للجيش الشعبي لتحرير السودان، والنائب الأول للرئيس سالفا كير، إلى هذه الجماعات المسلحة الأخرى في نسيان/أبريل ٢٠٠٦ يطلب منها وقف تجنيد الأطفال. إلا أن تجنيد الأطفال ما زال ممارسة لها جذورها العميقة في الثقافة العسكرية لجنوب السودان.

١٣ - وحيثما تقوم الجماعات المسلحة الأخرى بتجنيد الأطفال واستخدامهم، فالمسؤولية عن هذه الممارسة تقع على عاتق قادة هذه الجماعات كل على حدة. غير أنه ثمة مسؤولية مباشرة تقع أيضا على عاتق الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان عندما يقوم أفراد داخل الهياكل القيادية التابعة لهما بتجنيد الأطفال. ويجب التشديد على هذه المسؤولية التي تتحملها الحكومة، لا سيما في الظروف الحالية التي يميزها تغير التحالفات والترتيبات في السودان.

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل

تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات والجماعات المسلحة في جنوب السودان والخرطوم

المجموعات التالية مسؤولة عن تجنيد الأطفال واستخدامهم:

- القوات المسلحة السودانية

- الجيش الشعبي لتحرير السودان (الجيش الشعبي)
- الجيش الأبيض

١٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير كان ثمة أدلة تظهر أن كل من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي مسؤولان عن تجنيد و/أو استخدام الأطفال، وعلى استخدام الأطفال في الميليشيات الإثنية التابعة للجيش الأبيض.

١٥ - وكانت هناك روايات مؤكدة عن تجنيد الأطفال بين شهري أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠٠٦، في الخرطوم، وجونغلي، وبحر الغزال. وليس من الواضح ما إذا كان ذلك يشكِّل زيادة أو انخفاض في التجنيد لأن الاتجاهات من الصعب تتبعها نظرا للقيود على الوصول وغير ذلك من العوامل. ومن الواضح أن آلاف الأطفال ما زالوا مرتبطين بالقوات المسلحة في جنوب السودان، ينتظرون تسريحهم. وقد استُخدم بعض هؤلاء الأطفال في الصراع في الفترة بين شهري أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠٠٦. وتقع مسؤولية تجنيد هؤلاء الأطفال واستخدامهم على كاهل القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي.

١٦ - وما زال التجنيد جاريا على نطاق واسع لأن الحرب في جنوب السودان قد أدت إلى وجود كثرة مفرطة من الميليشيات المنضمة للحكومة أو الجماعات المسلحة الأخرى. وهذه الميليشيات لم تكن أطرافا في اتفاق السلام الشامل، ولكن بدلا من ذلك استلزم الاتفاق منها أن تتفاوض بشأن إدماجها إما في القوات المسلحة السودانية التابعة للحكومة أو في الجيش الشعبي. وقد ذكر أن الميليشيات تبدأ حملات للتجنيد قبل الإدماج لكي يتسنى زيادة أعدادها وتعزيز قدرتها التفاوضية، مع وقوع الكثير من الأطفال في شراك هذه الحملات التجنيدية. وبالرغم من أن جميع الجماعات المسلحة الأخرى كان من المفروض أن تكون قد أُدمجت بحلول ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، فما زالت بعض الجماعات الرئيسية تتفاوض مع كلا الطرفين، وما فتئت تواصل تجنيد الأطفال. وإضافة إلى ذلك شُردت عدة ملايين من الأفراد، معظمهم من الأطفال، من مناطق الصراع في جنوب السودان إلى الشمال. وهؤلاء الشباب من أهل الجنوب يريدون العودة إلى الوطن والمشاركة سياسيا واقتصاديا، بعد أن استُبعدوا لزمن طويل من هذه المشاركة. ويُنظر إلى جماعات الميليشيات القائمة بالتجنيد في الخرطوم بوصفها جماعات ذات قدرة فعالة على إعادة الناس إلى الجنوب، وعلى عرض الأعمال عليهم في وسط تقل فيه فرص العمل إلى حد كبير.

١٧ - وقد تأكدت الحوادث المحددة التالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

(أ) في حزيران/يونيه أكدت روايات من ولاية جونغلي في جنوب السودان أن الجيش الشعبي، والجيش الأبيض، وجماعة محلية من الجماعات المسلحة الأخرى، والقوات

المسلحة السودانية تقوم بتجنيد الأطفال واستخدامهم. وأوضحت الروايات أن بعض هؤلاء الأطفال المسرحين حديثا والذين لم يُجمع شملهم بأسرهم بعد، كانوا من بين المجندين. وفي ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، خُيِّر أطفال يبلغون من العمر ١٢ سنة أو ما يزيد، في بولشاول، جونغلي، بين الانضمام إلى الجيش الشعبي أو العودة إلى الحياة المدنية؛

(ب) وفي ناصر، في ولاية أعالي النيل، كانت ثمة روايات مؤكدة في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٦ تفيد أن القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي والوحدات المتكاملة المشتركة الجديدة جميعها متورطة في تجنيد الأطفال. وقد وقعت حوادث خطيرة في القتال الذي دار مؤخرا في جونغلي شهدت الاشتراك المباشر للأطفال، مع أنباء عن قتل المئات من أفراد الجيش الأبيض، كثير منهم من الأطفال. وأيضا في أيار/مايو ٢٠٠٦ شوهد جنود أطفال في وحدة مدمجة حديثا في القوات المسلحة السودانية بالقرب من ناصر، كما وردت أنباء عن وجود نحو ٥٠ من جنود الجيش الشعبي الذين يرتدون الزي الرسمي ويحملون السلاح والذين تبلغ أعمارهم بين ١٤ إلى ١٦ سنة في المنطقة نفسها. وثمة جندي يبلغ من العمر ١٤ عاما يخدم كحارس شخصي لمفوض الجيش الشعبي؛

(ج) وفي أيار/مايو ٢٠٠٦، هاجم الجيش الشعبي الجيش الأبيض وجماعة مسلحة في موتوت، بولاية جونغلي، وقتلوا ١١٣ من شباب الجيش الأبيض؛

(د) وفي بداية أيار/مايو ٢٠٠٦ قام موظفو الأمم المتحدة بإجراء مقابلات مع ١٤ جندي شاب (يعتقد أن أعمارهم تقل عن ١٨ عاما) من وحدة المقدم توماس ثيل التابعة للقوات المسلحة السودانية في أبيي، وفي حزيران/يونيه جرى التعرف على جنود أطفال مرتبطين بهذه الوحدة في مدينة أبيي؛

(هـ) وفي ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، كانت ثمة أنباء مؤكدة تفيد أن قواد من جنوب السودان يقومون بنشاط بتجنيد الأطفال في الخرطوم.

تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات والجماعات المسلحة في دارفور

المجموعات التالية مسؤولة عن تجنيد الأطفال واستخدامهم:

- جيش تحرير السودان (فصيل منّاوي)
- ميليشيات الجنجويد
- قوات المعارضة التشادية
- شرطة الهجانة

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أوضحت الأدلة أن جيش تحرير السودان وقوات المعارضة التشادية مسؤولان عن تجنيد و/أو استخدام الأطفال، وكذلك ميليشيات الجنجويد التي قد تكون ما زالت تحت سيطرة القوات المسلحة السودانية. وقد جُند أيضا أفراد صغار السن لا تتجاوز أعمارهم الـ ١٨ عاما في شرطة الهجانة التي يجري تنظيمها قانونيا.

١٩ - ووفقا للتقديرات ما زال آلاف الأطفال مرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة في دارفور وقد اشتركوا بشكل فعلي في الصراع في الفترة بين أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠٠٦. وأدت الحالة الأمنية، وقيود الوصول، وتأخر تنفيذ اتفاق السلام وتعقُّد آليات الرصد في دارفور إلى جعل رصد تجنيد الأطفال واستخدامهم من الصعوبة بمكان. وعلى ذلك، فبالرغم من أن معظم الحوادث التالية ترتبط بجيش تحرير السودان (منّاوي)، قد يعكس ذلك الحقيقة المتمثلة في أن هذه الجماعة تسيطر على مساحات كبيرة من الأرض التي يمكن الوصول إليها بسهولة:

(أ) كانت هناك روايات مؤكدة من سنغلي طوباية، في شمال دارفور، في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، أن جيش تحرير السودان (منّاوي) قد خطف أطفالا وشبابا وقام بتجنيدهم؛

(ب) وفي أيار/مايو ٢٠٠٦ شوهد صبيان مسلحان تبلغ أعمارهم بين ١٥ و ١٧ عاما قرب مكاتب جيش تحرير السودان (مناوي) في قريضة، جنوب دارفور. وأنكر جيش تحرير السودان (مناوي) أن هؤلاء كانوا جنودا ولكن الزعماء المحليين عارضوا ذلك في المقابلات التي أجراها معهم موظفو الأمم المتحدة. وقد شوهد قواد من جيش تحرير السودان (منّاوي) يقومون بتجنيد الصبية بالإكراه في قُريضة في أيار/مايو ٢٠٠٦، كما شوهد الكثير من الجنود الأطفال في قريضة في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٦؛

(ج) وقد زعمت جماعة الـ ١٩ وهي فصيل منشق على جيش تحرير السودان (مناوي) في المقابلات التي أُجريت مع أفرادها أنه في بداية حزيران/يونيه قام أفراد جيش تحرير السودان (منّاوي) باختطاف ١٠٨ أطفال لاستخدامهم كجنود في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، مؤكدة بذلك روايات المجتمع المحلي التي تفيد نفس الشيء؛

(د) وفي ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ شوهد ٦ من الصبيان المسلحين الذين تبلغ أعمارهم ١٥-١٧ عاما في قوات جيش تحرير السودان (منّاوي) في طابت، جنوب دارفور. وزعم مسؤول في جيش تحرير السودان أن الأطفال قد انضموا إلى هذا الجيش طوعا لأنهم منفصلين عن أسرهم؛

(هـ) وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ أكدت المقابلات التي أجراها موظفو الأمم المتحدة مع المشردين بعد هجمات الجنجويد على قراهم بالقرب من كتم، شمال دارفور، أن هناك الكثير من الجنود الأطفال المسلحين بين أفراد ميليشيا الجنجويد الذين هاجموهم؛

(و) وقد اختُطف صبي من طائفة تاما يبلغ من العمر ١٧ عاما من جانب قوات المعارضة التشادية من الجنينة، جنوب دارفور، في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦. وهذا يبين المشكلة الجارية المتمثلة في خطف الشباب من طائفة تاما الإثنية لتجنيدهم في المعارضة التشادية؛

(ز) وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ترددت روايات في غرب دارفور عن وجود صبية كثيرين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما مجندين في شرطة الهجانة، وهي قوة تستخدم للوساطة في النزاعات بين الرعاة والمزارعين والحد من هذه النزاعات؛

(ح) وهناك روايات تفيد أيضا أن الطلاب في مدن دارفور يُجبرون على أداء الخدمة العسكرية في القوات المسلحة السودانية لكي يتسنى لهم دخول امتحانات المدارس الثانوية. وفي ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ شوهد بعض هؤلاء الطلاب في نيالا، جنوب دارفور، وكانت ثمة روايات في أيار/مايو عن وفاة طالبين خلال التدريب العسكري في جنوب دارفور وغربها.

تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات والجماعات المسلحة في شرق السودان

٢٠ - بالرغم من أنه كانت هناك روايات مؤكدة تفيد أن الجبهة الشرقية جندت الكثير من الأطفال والشباب في عام ٢٠٠٥، لم يبلغ خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن أي حالات من تجنيد الأطفال أو استخدامهم في شرق السودان. وقد يكون ذلك له صلة بقيود الوصول.

عمليات الاختطاف في جنوب السودان

٢١ - هناك تاريخ طويل لحالات الاختطاف التي لم تحل في الصراع الممتد في جنوب السودان. وثمة آلاف من الحالات الموثقة لاختطاف النساء والأطفال لإكراههم على العمل أو الاتصال الجنسي من جانب قوة الدفاع الشعبية المشكَّلة من طوائف إثنية شمالية تعمل في جنوب السودان. وثمة روايات أيضا عن عمليات اختطاف للنساء والفتيات لإكراههن على الزواج فيما بين الطوائف الإثنية الجنوبية، والاختطاف بالنسبة لجيش الرب للمقاومة هو الاستراتيجية الرئيسية لتجنيد الجنود ورفقاء الجنس.

٢٢ - وبالرغم من أنه كانت ثمة قلة من البلاغات عن حالات الاختطاف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يجري حاليا رصد عدة حالات من جانب شرطة الأمم المتحدة في جنوب السودان على أساس شكاوى تقدمت بها الفتيات إلى الشرطة.

٢٣ - وفي الفترة بين أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠٠٦، كانت ثمة روايات مؤكدة لاختطاف الأطفال في ولاية جونغلي. وكان من الصعب التأكد بالضبط من الأعداد أو الأطراف المسؤولة بسبب قيود الوصول.

عمليات الاختطاف في دارفور

المجموعات التالية مسؤولة عن اختطاف الأطفال:

- ميليشيات الجنجويد
- جيش تحرير السودان (فصيل منّاوي)
- القوات المسلحة السودانية

٢٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير بينت الأدلة أن الوحدات شبه العسكرية التابعة للقوات المسلحة السودانية والمليشيات المتحالفة معها فضلا عن جيش تحرير السودان (منّاوي) قامت باختطاف أطفال. كما أن ميليشيات الجنجويد التي قد تكون ما زالت تحت سيطرة القوات المسلحة، قد قامت أيضا بعمليات اختطاف.

٢٥ - وتختطف الفتيات في أحيان كثيرة لفترات قصيرة للإكراه على الاتصال الجنسي، ويكره الأطفال أيضا على حمل الأشياء والممتلكات التي نهبت من القرى خلال الهجمات. وفي هذه الحالات يُفرج عن الأطفال غالبا على بُعد من قراهم ويصبحون أطفالا ضالين أو منفصلين عندما يعودون إلى موطنهم ليجدوا أن أسرهم قد فرت. ويتصل الكثير من عمليات الاختطاف أيضا بالتجنيد. وفي الفترة بين أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠٠٦، قُدمت بلاغات إلى الأمم المتحدة عن ١٨ حالة اختطاف. وقام بعمليات الاختطاف المحددة أدناه قوات وجماعات مسلحة مختلفة بما في ذلك من جانب ميليشيات مسلحة ذات صلة بالطوائف الإثنية العربية التي يشار إليها باسم ميليشيات الجنجويد:

(أ) كان ثمة طفل بين ١٥ فردا تأكد اختطافهم عندما هاجم الجنجويد قرية ديتو في جنوب دارفور في ١ أيار/مايو ٢٠٠٦؛

(ب) أكدت بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بلاغات من المجتمع المحلي أفادت عن اختطاف صبيين في هجوم لأفراد ميليشيا الجنجويد على معسكر أبو خريسة في جنوب دارفور في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦؛

(ج) قام ١٦ رجلا مسلحا يركبون الجمال باختطاف امرأة وابنها البالغ من العمر ١٢ عاما من قرية شق النيل، في شمال دارفور في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦؛

(د) ثمة مصدر متصل بمجموعة الـ ١٩، وهي جماعة من فصيل جيش تحرير السودان (منّاوي) ترفض اتفاق دارفور للسلام، زعم أن جيش تحرير السودان (منّاوي) قد اختطف ١٠٨ أطفال في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٦ لاستخدامهم كمقاتلين فأيد بذلك روايات المجتمع المحلي؛

(هـ) قام ستة رجال مسلحون يرتدون زي القوات المسلحة باختطاف صبي يبلغ من العمر ١٣ عاما من وادي صالح، في غرب دارفور، في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٦ بينما كان يجمع الحطب مع والده؛

(و) في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، اختطفت فتاة في سن المراهقة وثلاث نساء أخريات بينما كن يجمعن الحطب وضربن بالقرب من قرية هارا من جانب رجلين يشتبه في أنهما من أفراد الميليشيات الموالية للحكومة، وكان ذلك على بعد نحو ثلاثة كيلومترات من كبكابيه، شمال دارفور؛

(ز) قامت ميليشيا غير معروفة باختطاف فتاة بينما كانت تجمع الحطب قرب معسكر كلمه، جنوب دارفور في ١ أيار/مايو ٢٠٠٦؛

(ح) في أيار/مايو ٢٠٠٦، قامت جماعة مسلحة غير معروفة باختطاف سبعة أطفال من سنغلي طوباية، شمال دارفور، ثم أطلقت سراحهم بعد تدخل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان؛

(ط) في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، اختطف صبيان عندما هاجمت ميليشيا غير معروفة معسكر أبو ضريسه للمشردين داخليا لسرقة الماشية؛

(ي) في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، اختطفت امرأتان ومعهما صبي عمره ١٣ عاما من قرية كونديشه، جنوب دارفور من جانب ميليشيا غير معروفة؛

عمليات الاختطاف في شرق السودان

٢٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير لم يبلغ عن حدوث أي اختطاف في شرق السودان. وقد يكون لذلك صلة بقيود الوصول.

عمليات قتل الأطفال في جنوب السودان

المجموعات التالية مسؤولة عن عمليات قتل الأطفال:

- الجيش الشعبي لتحرير السودان (الجيش الشعبي)
- القوات المسلحة السودانية
- الجيش الأبيض

٢٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير أوضحت الأدلة أن القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي والجيش الأبيض مسؤولة عن قتل الأطفال. وقد قتل بعض هؤلاء الأطفال أثناء مشاركتهم في الأعمال القتالية.

٢٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتل ٣٨ طفلا. ومع ذلك ما فتئت ثمة صعوبة في تحديد المدى الكامل لوفيات الأطفال في الصدامات في ولاية جونغلي بسبب قيود الوصول. ومن المؤكد أن بعض الأطفال ماتوا أثناء اشتراكهم في الأعمال القتالية ضد الجيش الشعبي، بينما قتل الآخرون في صراعات محلية فيما بين الطوائف الإثنية المختلفة. وتأكدت حوادث محددة كما يلي:

(أ) قتل ٣٣ طفلا في القتال في أولانغ وأكوبو (ولاية جونغلي) بين الجيش الأبيض والجيش الشعبي في الفترة بين ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ و ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦؛

(ب) قتلت فتاة صغيرة السن في الحملات الانتقامية لسرقة الماشية، التي دارت بين عشيرتي دنكا أجوك وآبوك في مقاطعة غوغريال، بشمال ولاية بحر الغزال، في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦؛

(ج) كان ثمة صبي صغير السن من قبيلة دنكا بين ثلاثة أفراد قتلوا في هجوم على قرية غمبو في ولاية وسط الاستوائية، في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وقد قيل إن المهاجمين من القوات المسلحة السودانية.

(د) أدت الصدامات بين عشائر الدنكا المختلفة التي تتعلق بسرقة الماشية في مقاطعة كوتشي، ولاية الوحدة في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى وفاة ثلاثة أطفال وستة بالغين.

عمليات قتل الأطفال في دارفور

المجموعات التالية مسؤولة عن قتل الأطفال:

- جيش تحرير السودان (فصيل ميناوي)
- قوة الدفاع الشعبية

٢٩ - أُبلغ عن قتل ما يزيد عن ٥١ طفلا في الفترة ما بين أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠٠٦. ومع ذلك فهذه البلاغات لم تغط جميع مناطق القتال في دارفور. والكثير من البلاغات عن وفيات المدنيين غير مفصلة وفقا للعمر. فعلى سبيل المثال، قُتل ٤٦ مدنيا عندما هاجم جيش تحرير السودان (ميناوي) القرى حول الطويلة في شمال دارفور في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وقيل إن الكثير من الخسائر كانت بين الأطفال. وأُبلغ عن حوادث محددة أخرى على النحو التالي:

(أ) أبلغ جيش تحرير السودان (عبد الواحد) أن قوات جيش تحرير السودان (ميناوي) قتلت عدة أطفال كانوا في طريقهم إلى المدرسة في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦ في قرية دليل، شمال دارفور، وأكد ذلك في وقت لاحق موظفو حماية الأطفال. وذكر المشردون في الفاشر في مقابلات أجرتها معهم الأمم المتحدة في وقت لاحق أن ١٦ طفلا قد قُتلوا؛

(ب) وقام جنديان من قوة الدفاع الشعبية بقتل صبي عمره ١٤ عاما في كاس، جنوب دارفور، في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦. وقد قبضت الشرطة على الجنديين ودُفعت ديّة إلى أسرة الصبي؛

(ج) قُتل صبيان يبلغان من العمر ١٣ و ١٦ عاما عندما فتحت الشرطة النيران على المشردين المتظاهرين ضد اتفاق دارفور للسلام في معسكر أبو شوق في الفاشر؛

(د) وقُتل صبيان من طائفة إثنية عربية يبلغان من العمر ١٥ و ١٧ عاما، في سربا، غرب دارفور، من جانب رجال غير معروفين في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وكنتيجة لذلك، أقفلت جماعات الجنجويد منطقة سربا أمام عمال المساعدة الإنسانية في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦؛

(هـ) أبلغ زعيم محلي في قريضة بأن ثمة ١٥٠ طفلا مفقودين بعد الهجمات على القرى في المنطقة المحيطة بقريضة في آذار/مارس ٢٠٠٦ التي شنتها ميليشيا متحالفة مع الحكومة. وبحلول نهاية أيار/مايو ٢٠٠٦، عُثر على ٣٠ من هؤلاء الأطفال متوفين في مواقع مختلفة بين جوغانا وقريضة. وإضافة إلى ذلك توفي بسبب سوء التغذية ٥ من الأطفال الذين شردهم ذلك الهجوم في قريضة.

عمليات قتل الأطفال في شرق السودان

٣٠ - لم يبلغ عن أية عمليات لقتل الأطفال في شرق السودان، وقد يكون ذلك مرتبطا بقيود الوصول.

العنف الجنسي في جنوب السودان

٣١ - لم تبلغ عن حالات عنف جنسي من جانب أفراد الجماعات المسلحة في الفترة ما بين أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠٠٦. وثمة عدة قضايا يرجع تاريخها إلى نيسان/أبريل تقوم بالنظر فيها المحاكم في جنوب السودان، كما يجري رصدها من جانب مستشاري حماية الأطفال التابعين لبعثة الأمم المتحدة في السودان.

العنف الجنسي في دارفور

المجموعات التالية مسؤولة عن العنف الجنسي ضد الأطفال:

- القوات المسلحة السودانية
- ميليشيات الجنجويد

٣٢ - من المحتمل أن يكون تجدد الصراع في دارفور قد حول الأنظار عن استمرار الممارسة المتمثلة في العنف الجنسي الذي يستهدف طوائف إثنية معينة والذي يرتكب ضد الفتيات والنساء، ولا سيما في مناطق المشردين. وما زالت أعمال العنف الجنسي الخطيرة ضد الفتيات والنساء في دارفور تتفاقم. وخلال الفترة التي يشملها التقرير كان موظفو الأمم المتحدة يقومون بمتابعة مجموعة من ٢٠ حالة في قريضة وبالقرب من معسكر كلمه (جنوب دارفور) لفتيات يجري مهاجمتهم في وقت متأخر من الليل ويستخدم معهن ثقب الرقبة أو الخنق، و/أو المخدرات حتى يفقدن الوعي قبل اغتصابهن. ويقال إن الكثير من هذه الهجمات يقوم بها رجال مرتدون زيا رسميا.

٣٣ - وقد أظهرت التقارير طوال السنة الماضية أن الفتيات تمثلهن نسبة مفرطة في تقارير العنف الجنسي: تقرير من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في العام الماضي مبين أن ٤٠ في المائة من الضحايا كانت أعمارهم تقل عن ١٨ عاما. وهناك أدلة تشير إلى أن الاستغلال والإيذاء الجنسيين قد زادا في دارفور منذ بدء القتال الداخلي.

٣٤ - وثمة عدة أسباب للضعف الكبير للفتيات أمام العنف الجنسي، بما في ذلك الحقيقة المتمثلة في أن الأسر المشردة والفقيرة في دارفور غالبا ما تعتمد إلى حد كبير على عمل الأطفال وما يدره ذلك من إيراد للاستمرار على قيد الحياة. وهكذا، فالكثير من الفتيات يشتغلن بحمل المياه أو جمع الحطب للاستخدام المترلي أو إنتاج الفحم النباتي التجاري، ويصبحن أهدافا سهلة عندما يغادرن المعسكرات الآهلة بأعداد كثيفة من السكان. وقد استُهدفت الفتيات في الصراعات فيما بين الطوائف العرقية كشكل متعمد لإذلال طائفة ما، وكوسيلة للتنظيف العرقي. واستُخدم الاغتصاب للإكراه على التشرد. ويقال إنه حيثما قامت بعثات الاتحاد الأفريقي في السودان بتكوين دوريات الحطب يكون هناك أثر ملحوظ على سلامة وأمن الفتيات اللاتي تقمن بجمع الحطب أو جلب المياه.

٣٥ - والكثير من النساء والفتيات اللاتي يُغتصبن لا يُبلغون عن هذه الهجمات خوفا من الفضيحة، وتواصل الشرطة إنكار معرفتها بأي نمط للإيذاء وتدعي نقص الموارد والقدرة في التعامل مع حالات العنف الجنسي. ومع ذلك، ففي أغلب الأحيان تكون المسألة هي الافتقار إلى الإرادة للتعامل مع هذه الحالات. وفي الحالات التي لا نجحت فيها المقاضاة، تلقى المغتصبون المدانون أحكاما خفيفة نسبيا. فعلى سبيل المثال، حُكم على شرطي من قوات الاحتياطي المركزي أُدين باغتصاب فتاة تبلغ من العمر ١٠ سنوات في وسط دارفور بثلاثة سنوات من السجن و ١٠٠ جلدة. وقد أُقرت سابقة هامة في الفترة التي يشملها التقرير بتبرئ فتاة تبلغ من العمر ١٧ عاما قتلت رجلا كان يحاول اغتصاها في آذار/مارس ٢٠٠٦. وبالرغم من أن القانون الجنائي للسودان يمنح حقا غير مشروط في الدفاع عن النفس في حالات الاغتصاب، وبالرغم من أن الفتاة قد أبلغت الشرطة بالاغتصاب قبل أن يعرف أن مهاجمها قد توفي، فقد حُجزت في السجن لمدة ثلاثة أشهر حتى حُكم ببراءتها في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٣٦ - وقد تأكدت أربع حالات من العنف الجنسي ارتكبها أفراد من الجماعات المسلحة في الفترة ما بين أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠٠٦. والهجمات الجنسية المعددة هي حالات مبينة وقامت بها قوات لها صلة بالحكومة:

(أ) في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦، قامت مجموعة تتكون من نحو ٢٥ رجلا مسلحا يرتدون الأزياء الرسمية لجيش تحرير السودان بتهديد ست مجموعات منفصلة من النساء والفتيات وضربهن وسرقتهن في حجر وجالنغا، غرب دارفور. وقد اعتدي جنسيا على فتاة عمرها ١٥ عاما؛

(ب) ذكرت نساء وفتيات مشردات من قرى بالقرب من كتم، في غرب دارفور في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ أن ميليشيا الجنجويد حاولت اغتصاب الفتيات، وأن المهاجمين كانوا يستهدفون الفتيات اللاتي تقل أعمارهن عن ١٨ عاما بصفة خاصة. وقد أوردن محاولات الاغتصاب هذه بوصفها السبب الذي دعاهن إلى اتخاذ قرار بمغادرة القرى؛

(ج) وفي ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، قام رجال من ميليشيات مجهولة بالقرب من الطويلة، شمال دارفور، بمهاجمة قرى أبو سنيت وجونجونه. واغتصبت فتاتان وامرأة؛

(د) في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ استخدم رجلان سكينا للاعتداء جنسيا على فتاة صغيرة السن في دارفور.

العنف الجنسي في شرق السودان

٣٧ - لم يبلغ عن حالات من العنف الجنسي ضد الأطفال في شرق السودان. وقد يرجع ذلك إلى قيود الوصول.

الهجمات على المدارس والمستشفيات

الجماعة التالية مسؤولة عن مهاجمة المدارس:

- جيش الرب للمقاومة

٣٨ - أُبلغ عن هجوم واحد على منشأة تعليمية في جنوب السودان في الفترة ما بين أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠٠٦، هاجم فيها جيش الرب للمقاومة معهد أرابي الإقليمي لتدريب المدرسين بالقرب من جوبا، ولاية الوسط الاستوائية في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٦.

منع وصول المساعدات الإنسانية في جنوب السودان

٣٩ - استمر الصراع فيما بين الطوائف العرقية في أجزاء من جنوب السودان في إعاقة وصول المساعدة الإنسانية إلى بعض المواقع. ومع ذلك لم يبلغ عن حالات قامت فيها الجماعات المسلحة بمنع وصول المساعدة الإنسانية في الفترة بين أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠٠٦.

منع وصول المساعدة الإنسانية في دارفور

الطرفان التاليان مسؤولان عن منع وصول المساعدة الإنسانية:

- حكومة الوحدة الوطنية
- القوات المسلحة السودانية

٤٠ - زادت حالة وصول المساعدات الإنسانية سوءا في الفترة بين أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠٠٦ مع زيادة العنف الذي أعقب اتفاق السلام. وقد أبلغ عن حوادث محددة على النحو التالي:

(أ) علقت الحكومة جميع أنشطة الأمم المتحدة في دارفور في الفترة ٢٥-٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، بعد أن سمحت بعثة الأمم المتحدة في السودان لمسؤول يعمل في مجال المساعدة الإنسانية له صلة بجيش تحرير السودان (عبد الواحد) بالسفر على إحدى طائراتها. وقد مُنحت استثناءات لبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ولكن أنشطة بعثة الأمم المتحدة في السودان، ومكتب منسق الشؤون الإنسانية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تضررت؛

(ب) وفي ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أبلغ جيش تحرير السودان (فصيل عبد الواحد) أن نقطة التفتيش التابعة للقوات المسلحة في كاس، شمال دارفور، قد منعت وصول شاحنات تحمل أغذية إلى المناطق الواقعة تحت سيطرتهم، وأكد ذلك موظفو المساعدة الإنسانية؛

(ج) وقد أُبلغ عن ثلاثة حالات في غرب دارفور وجنوبها في أيار/مايو خُطفت فيها قوافل المساعدة الإنسانية لنهب السلع من جانب رجال مسلحين يُعتقد أنهم مرتبطين بميليشيات الحكومة؛

(د) قام الأفراد من الطوائف أو المناطق العرقية الذين يعتقدون أنهم جرى تجاهلهم في توزيع الأغذية، باعتراض توزيع الأغذية في مناطق أخرى. فعلى سبيل المثال، قامت جماعة مجهولة الهوية بإيقاف قافلة للأغذية في منطقة ميرشينغ في جنوب دارفور في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٦.

منع وصول المساعدة الإنسانية في شرق السودان

الطرف التالي مسؤول عن منع وصول المساعدة الإنسانية:

- حكومة الوحدة الوطنية

٤١ - استمرت قيود الوصول التي فرضتها الحكومة في آذار/مارس ٢٠٠٦ على وكالات الأمم المتحدة في شرق السودان إلى نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٦. وتعتقد الحكومة أنه ينبغي ألا يكون هناك دور لبعثة الأمم المتحدة في السودان في شرق السودان إلا إذا اتفق على دور للأمم المتحدة من جانب الأطراف في أي اتفاق سلام محتمل في المستقبل. وأدى هذا الاختلاف إلى قيود إدارية بالنسبة للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة بما في ذلك طرد الموظفين الدوليين واحتجاز الموظفين الوطنيين. وعُلقت مساعدة الأغذية لنحو ٠٠٠ ١١٠ لاجئ ومشرد داخلي في آذار/مارس ولكنها استؤنفت في حزيران/يونيه ٢٠٠٦؛ ثم أعيقت واستؤنفت مرة أخرى في تموز/يوليه. وعُلقت أنشطة الحماية التي تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالنسبة للسكان اللاجئين. وإضافة إلى ذلك حظرت الحكومة أنشطة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية في جيب ''هامش كوريب'' للمتمردين، مما أثر على عدد من السكان يبلغ نحو ٠٠٠ ٧٠. وتسمح الحكومة بالوصول لمنظمة غير حكومية محلية واحدة، وستسمح بقيام الأمم المتحدة بإجراء تقييم لانتشار الإسهال الحاد في الجيب. ويزيد عدد الأطفال في شرق السودان عن نصف تعداد السكان. وتزيد معدلات سوء التغذية الحادة والوفيات بالنسبة للأطفال في شرق السودان بدرجة كبيرة عنها في دارفور.

رابعا - الحوار وخطط العمل من أجل تقويم انتهاكات حقوق الأطفال

٤٢ - قليلا ما تجري ملاحقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال أمام القضاء في السودان، غير أن اتفاقات السلام الجديدة تنص على إنشاء هيئات لوقف إطلاق النار تتمتع بسلطات تقديم توصيات ملزمة أو ملزمة جزئيا للأطراف بملاحقة مرتكبي انتهاكات حقوق الأطفال أمام القضاء. وفي جنوب السودان، ما فتئ مستشارو حماية الأطفال التابعين لبعثة الأمم المتحدة في السودان يستخدمون اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار ولجانها السبع العسكرية المشتركة الفرعية للمناطق من أجل الدخول مع القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي في حوار عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال والمشاكل المتصلة بتسريح الأطفال من الوحدات العسكرية، ولا سيما الذين أدمجوا منهم حديثا من صفوف الجماعات المسلحة الأخرى. وقد قدم مستشارو حماية الأطفال أدلة على تجنيد الأطفال إلى تلك اللجان، ووضعوا خطط عمل لحماية الأطفال وشرعوا في تنفيذها. وتشمل هذه الخطط نشر قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وتوفير التدريب للقادة الميدانيين في مجال حماية الأطفال. ويستهدف هذا التدريب على وجه الخصوص القادة العسكريين الذين تم إدماجهم من صفوف الجماعات المسلحة الأخرى والذين يرجح في الغالب أن يقوموا بتجنيد الأطفال.

وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٦، اضطلع مستشار لحقوق الأطفال تابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان بمهمة مراقب في عملية تحقيق عسكري مشتركة بشأن هجوم نفذ على جنود عزل وأفراد أسرهم. وخلص التحقيق إلى إثبات مسؤولية قائد محلي من قادة القوات المسلحة السودانية هو المقدم توماس ثييل. وخلص أيضا إلى إثبات مسؤولية القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي عن تجنيد الأطفال وأوصى بمقاضاة المسؤولين.

٤٣ - ولجنة وقف إطلاق النار هي هيئة تابعة لعملية حفظ السلام التي تتولاها بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان أنشئت في عام ٢٠٠٤ وأسندت إليها سلطات مماثلة لتلك المسندة إلى اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار. وهي لم تلجأ بعد إلى استخدام تلك السلطات للتصدي لانتهاكات حقوق الأطفال. وقد نص اتفاق دارفور للسلام على إنشاء مجموعة جديدة من الهيئات المحلية لوقف إطلاق النار تدعى اللجان الفرعية لوقف إطلاق النار ستنشر في كل قطاع من قطاعات بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. ولم تنشأ بعد هذه الهيئات المحلية التي تشكل آلية حيوية من آليات الحوار والعمل من أجل التصدي لانتهاكات حقوق الطفل في الوقت المناسب. غير أنه من الجدير بالملاحظة أن القادة العسكريين المحليين للبعثة تدخلوا بشكل حاسم من أجل حل حالات اختطاف الأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٤ - وأقام موظفو الأمم المتحدة منتديات وآليات أخرى للحوار مع الجماعات المسلحة. فاليونيسيف دخلت في مناقشات مع فصيلي ميناوي وعبد الواحد من جيش تحرير السودان بشأن ضرورة وضع حد لتجنيد الأطفال وتسريح من لا يزال منهم مجندا في الجماعات المسلحة منذ التوقيع على اتفاق دارفور للسلام. وناقشت اليونيسيف إمكانية مساعدة جيش تحرير السودان في تسريح الأطفال وإعادة إدماجهم، موضحة أنها ترغب في أن يعود جميع الصبيان والبنات المنتسبين إلى جيش تحرير السودان (فصيل ميناوي) إلى ذويهم. على ألا تشمل هذه العودة الأطفال الحاملين للسلاح فحسب بل أيضا الأطفال المنتسبين الذين ليس لهم دور قتالي. وأخذ جيش تحرير السودان (فصيل ميناوي) على عاتقه تيسير عمل اليونيسيف وتقديم الدعم الكامل في تسريح الأطفال المنتسبين للجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم. غير أن أعمال المتابعة شهدت تعقيدا بسبب أعمال القتال الداخلية في جيش تحرير السودان فصيل ميناوي. ولم يوقع فصيل عبد الواحد من جيش تحرير السودان على اتفاق دارفور للسلام، غير أن اليونيسيف أجرت أيضا اتصالات معه من أجل مناقشة مسألة تسريح الأطفال من قواته، وأبدى أيضا رغبة في التعاون. وفي أواخر تموز/يوليه، ستقوم اليونيسيف بتدريب ممثلين من كل من فصيلي جيش تحرير السودان في مجال حقوق الطفل وستشرع في تسجيل الأطفال لأغراض برامج إعادة الإدماج المقبلة. وحث مستشارو حماية الأطفال

التابعين لبعثة الأمم المتحدة في السودان القادة الميدانيين من فصيلي ميناوي وعبد الواحد من جيش تحرير السودان والميليشيات المحلية في شمال دارفور وجنوب دارفور على وضع حد لتجنيد الأطفال.

٤٥ - ودخلت الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في حوار مع حكومة السودان بشأن مسألة العنف الجنسي في دارفور. وشاركت في هذا الحوار مؤسسات الشرطة والمؤسسات القانونية، فضلا عن الهيئات المحلية والوطنية لحماية المدنيين، بما في ذلك لجنة تابعة لآلية التنفيذ المشترك أنشئت لتنفيذ الاتفاق المبرم في عام ٢٠٠٤ بين الأمم المتحدة والحكومة لوضع حد لأزمة دارفور. غير أن مشكل العنف الجنسي لا يزال بعيدا عن التسوية، ويتعين على الحكومة أن تبدي المزيد من الاهتمام والعزم للحد من العنف الجنسي وأن تخصص المزيد من الموارد لذلك.

٤٦ - ومن الجدير بالملاحظة أن قدرة الأمم المتحدة على بدء ومتابعة حوار مع الجماعات المسلحة بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل كثيرا ما تصادف عوائق ناتجة عن القيود المفروضة على الحركة.

خامسا - متابعة الانتهاكات والاستجابة البرنامجية لها

٤٧ - صدق السودان على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة، غير أنه لم يقر بعد تشريعات تجرم تجنيد الأطفال واستخدامهم. وتعمل اليونيسيف مع مؤسسات حكومية مختلفة من أجل مواءمة التشريعات السودانية مع أحكام الاتفاقية وبروتوكوليها الاختياريين.

٤٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت اليونيسيف بالاشتراك مع حكومات ولايات دارفور والمجلس القومي لرعاية الطفولة حلقة عمل في مجال حماية الطفولة في نيالا. واستعرضت حلقة العمل تحليلا مستقلا لحالة حماية الطفولة في دارفور كانت اليونيسيف قد أصدرت تكليفا بإنجازه. ووقف هذا التحليل على عدد من المخاطر وأوجه الضعف التي يواجهها الأطفال في دارفور، مثل تجنيد الجماعات والقوات المسلحة لهم، وعمل الأطفال، والعنف الجنسي القائم على نوع الجنس، والتخلي عن الرضع، وانفصال الأطفال عن أسرهم، وحالات التوتر النفسي والاجتماعي، فضلا عن الزواج المبكر وختان البنات. وأفضت حلقة العمل إلى الاتفاق على توفير خدمات إعادة إدماج الأطفال المشاركين في الأنشطة العسكرية وأطفال الشوارع، تشمل الدعم النفسي والاجتماعي، والتدريب المهني، واستدراك مراحل التعليم الضائعة، وتنظيم حملة توعية بحماية هؤلاء الأطفال وغيرهم ممن هم

عرضة لخطر ختان البنات والزواج المبكر والإيذاء والاستغلال الجنسين. وأسفرت أيضا على اتفاق بشأن مقترحات للإصلاحات القانونية تركز على عدد من العناصر، منها سن الطفل وسن المسؤولية الجنائية وسن الأهلية للزواج؛ وتقديم الدعم إلى الشرطة في مجال تسجيل وتعهد البيانات المتعلقة بالجرائم؛ وتدريب ضباط الشرطة والقضاة على اتباع إجراءات رفيقة بالطفل لدى التعامل مع الأطفال في سياق القانون.

٤٩ - وعمل مستشار حماية الأطفال التابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان بشكل منهجي على ضمان تعميم مراعاة شواغل الطفولة في جميع عناصر البعثة، المدنية منها والعسكرية وعنصر الشرطة، وعلى الخصوص دعم رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل والإبلاغ عنها والاستجابة لها. وعلى سبيل المثال، يقوم قسم حماية الطفل التابع للبعثة بالاتصال الوثيق مع شرطة الأمم المتحدة التي يعمل بها أكثر من ٧٠٠ فرد منتشر في جنوب السودان ومناطق المرحلة الانتقالية. وأنشأت شرطة الأمم المتحدة وحدة للشؤون المتعلقة بنوع الجنس وحماية الطفل تتألف من ٣٠ ضابطا يتولون بانتظام رصد الحالة في مراكز الشرطة والسجون، ويتابعون الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال، بما فيها جرائم العنف الجنسي والقتل والاختطاف. ويعملون أيضا على وضع دورات تدريبية لصالح الشرطة والمسؤولين القانونيين عن حماية الطفل.

نزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم في الخرطوم ومناطق المرحلة الانتقالية وجنوب السودان

٥٠ - ويلزم اتفاق السلام الشامل الأطراف الموقعة عليه بتسريح جميع الأطفال المجندين في صفوفها بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٥. وبعد مرور سنة تقريبا على هذا الاتفاق، تم تسريح حوالي ١ ٠٠٠ طفل جميعهم في جنوب السودان ومناطق الفترة الانتقالية. ويكمن أحد أسباب التأخير في ذلك في إنكار القوات المسلحة السودانية باستمرار لوجود أطفال في وحداتها. غير أن هذه القوات أقرت بذلك لدى تقديم أدلة إلى اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار عن وجود أطفال في صفوف الجماعات المسلحة الأخرى وعناصر في الجماعات المسلحة الأخرى التي أدمجت حديثا في القوات المسلحة السودانية في جنوب السودان. وتفيد القوات المسلحة السودانية بأن تلك الوحدات تتألف من حوالي ١٩ ٠٠٠ جندي، وفقا للتقديرات تقل أعمار عدد كبر منهم عن ١٨ سنة. وتقع مسؤولية تسريح هؤلاء الأطفال على عاتق لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لشمال السودان، التي تعتبر هيئة مدنية أنشئت بموجب اتفاق السلام الشامل. ولقد أنهت هذه اللجنة لتوها عملية التسجيل، وقدمت الدعم في مجال إعادة الإلحاق إلى الفئات ذات الاحتياجات الخاصة ضمن

عناصر الجماعات المسلحة الأخرى المنضمة إلى القوات المسلحة السودانية. ولا يزال يتعين الاضطلاع ببرامج مماثلة في جنوب السودان، حيث ستتولى لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لجنوب السودان القيام بهذه المهام. وتتبع لجنتا الشمال والجنوب معا للمجلس الوطني لتنسيق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولقد اتخذ هذا المجلس خطوات هامة على صعيد وضع السياسات والتخطيط، بدعم ومشاركة من بعثة الأمم المتحدة في السودان ومن اليونيسيف. ونظم أنشطة لبناء قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية، واستضاف في نهاية أيار/مايو ٢٠٠٦ الاجتماع التنسيقي الأول بين الحكومة والنظراء من المنظمات غير الحكومية.

٥١ - وكان الجيش الشعبي قد أقر منذ أمد طويل بوجود أطفال جنود في صفوفه، وأبدى التزاما على مستوى رفيع بإنهاء أنشطة تجنيد الأطفال واستخدامهم. واضطلع منذ عام ٢٠٠١ بأنشطة تسريح الأطفال، محققا النجاح في ذلك بدرجات متفاوتة. ومنذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل، أضحت مسؤولية نزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم تقع على عاتق لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لجنوب السودان. وقامت هذه اللجنة بتسريح أكثر من ٩٦٠ طفلا وأعادتهم إلى أهاليهم. ولا تزال هناك تحديات تواجه ضمان فعالية برامج إعادة الإدماج. ذلك أن إعادة إدماج الأطفال قد تلاقي الفشل إذا لم تتسم عملية تعقب أثر أسرة الطفل بالفعالية أو في حالة عدم إتاحة استفادة الأطفال من التعليم في المدارس. ولا يزال توفير الموارد الكافية لبرامج نزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم يشكل تحديا على مر الزمن.

نزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم في دارفور

٥٢ - أعلنت مؤخرا حكومة ولاية شمال دارفور عن إطلاق سراح أسرى حرب أفادت بعض الجهات عن وجود أطفال من بينهم. وما فتئت اليونيسيف تعمل مع وزارة الرعاية الاجتماعية واللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في وضع برامج لإعادة إدماجهم.

٥٣ - وتمويل أنشطة نزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم في سياق اتفاق السلام الشامل متوفرا على وجه العموم، غير أن ذلك لا يسري على نفس الأنشطة التي يقتضي اتفاق دارفور للسلام الاضطلاع بها. وحينما تصاغ نتائج حلقة عمل حماية الطفولة في دارفور في إطار خطة للعمل، فإن ذلك سيوفر منهاجا لجمع الأموال من أجل وضع برنامج شامل لحماية الطفولة يعالج مشاكل الأطفال المتضررين بالصراع في دارفور.

سادسا – التوصيات

٥٤ – أدعو جميع أطراف الصراع إلى الامتثال دون مزيد من التأخير لأحكام قرارات مجلس الأمن بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، وذلك بالدخول في حوار مع الأمم المتحدة من أجل إعداد خطط عمل ملموسة ومحددة زمنيا لوضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال التي نسبت إليها، بما في ذلك الالتزام بتسريح الأطفال المنتسبين لقواتها وإعطاء الأولوية لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الموجهة للأطفال.

٥٥ – ويساورني قلق بالغ لاستمرار إعاقة الوصول إلى العديد من المناطق في السودان للاضطلاع بأنشطة حماية الأطفال، ولا سيما في شرق البلد، وأكرر توجيه الدعوة إلى جميع الأطراف من أجل ضمان وصول المساعدة الإنسانية إلى الأطفال دون إعاقة وفي ظروف آمنة، مع العلم أن عدم الامتثال لذلك يعتبر انتهاكا جسيما لحقوق الأطفال.

٥٦ – وأحث بشدة قادة حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان على اتخاذ خطوات من أجل وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم واتخاذ إجراءات فورية من أجل تنفيذ برامج ذات أثر فعال تتاح لها موارد وافرة وتخضع لأعمال الرصد المناسبة، تستهدف تسريح الأطفال من القوات المسلحة وتأمين عودتهم سالمين إلى أهاليهم ومسقط رأسهم، وتوفير الخدمات اللازمة لإعادة إدماجهم في الحياة العادية. وتتيح عمليتا السلام الجاريتين في دارفور وجنوب السودان فرصة حقيقية أمام زعماء السودان من أجل وضع حد نهائي لممارسة تجنيد الأطفال واستخدامهم.

٥٧ – وتتحمل حكومة الوحدة الوطنية مسؤولية مباشرة عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في صفوف القوات المسلحة السودانية وجميع القوات المنضمة إليها، ويتعين عليها أن تعمل فورا على وضع حد لهذه الممارسة. وأحث الحكومة بشدة على اتخاذ التدابير التشريعية المناسبة من أجل تجريم تجنيد الأطفال واستخدامهم، كما تقتضي ذلك أحكام البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة، الذي صدقت عليه الحكومة في السنة الماضية. وأحث الحكومة أيضا على الوفاء بالتزامها بالتحقيق مع أي شخص ارتكب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال وملاحقته أمام القضاء، بدءا بالتزامها بملاحقة المقدم توماس ثييل أمام القضاء بتهمة الهجوم على قافلة غير مسلحة في آذار/مارس ٢٠٠٦ الذي أدى إلى مقتل طفلين.

٥٨ – وأحث الحكومة بشدة على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتحييد الجنجويد على نحو ما نص عليه اتفاق دارفور للسلام، وأشدد على ضرورة تمحيص مدى جدية الحكومة في

الوفاء بهذا الالتزام بالتحديد إن هي أرادت أن تنأى بنفسها عن مسؤولية الانتهاكات التي ارتكبها الجنجويد.

٥٩ - وتتحمل حكومة جنوب السودان مسؤولية مباشرة عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان، ويتعين عليها العمل دون إبطاء على وضع حد لتجنيد الأطفال وتسريحهم كافة من القوات التابعة لها. وأحث حكومة جنوب السودان أيضا على توخي الصرامة في التحقيق مع المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وفي مقاضاتهم.

٦٠ - وأحث السلطات الوطنية المكلفة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على أن تعمل دون إبطاء على مراجعة سجلات أفراد القوات الحكومية في جنوب السودان ودارفور من أجل ضمان عدم تسريح الأطفال الذين أدمجوا مؤخرا بأعداد كبيرة في القوات المسلحة السودانية في جنوب السودان من الخدمة العسكرية دون توفير الدعم اللازم لهم للعودة إلى أهاليهم وإعادة إدماجهم في الحياة العادية.

٦١ - وأشدد على ضرورة وفاء فصيلي ميناوي وعبد الواحد من جيش تحرير السودان في دارفور بالتزامهما بموجب اتفاق دارفور للسلام وفي الاتفاقات السابقة بوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم، وأحث أيضا الجماعات المسلحة الأخرى في دارفور على التعهد أو تجديد التعهد بالالتزام في هذا الصدد. وأشدد على ضرورة قيام جميع الأطراف بالعمل مع السلطات المكلفة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومع فرقة العمل المعنية بالأطفال والصراع المسلح لوضع خطط عمل من أجل تسريح الأطفال وتأمين عودتهم سالمين إلى مجتمعاتهم.

٦٢ - وينبغي لجميع القوات والجماعات المسلحة، فضلا عن العناصر الفاعلة الأخرى مثل كيانات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات غير الحكومية، اتخاذ خطوات مناسبة للتصدي لأوجه الضعف والاحتياجات الخاصة بالفتيات المنتسبات للقوات والجماعات المسلحة، ولا سيما من أجل حمايتهن وتسريحهن وإعادة إدماجهن في مجتمعاتهن. وأدعو في هذا الصدد المجتمع الدولي إلى إتاحة موارد كافية على المدى الطويل لإجراء هذه الأنشطة.

٦٣ - ويساورني قلق بالغ لتزايد أعمال العنف الجنسي المرتكبة ضد الفتيات والنساء، ولا سيما في دارفور، وأشدد على الضرورة الملحة لأن تتوخى السلطات الوطنية الصرامة في التحقيق مع الأطراف المسؤولة ومقاضاتها، وأن تتخذ التدابير الكفيلة بحماية الفتيات والنساء اللاتي هن أكثر عرضة للخطر، وخاصة في صفوف المشردين داخليا.

٦٤ - ويساورني القلق أيضا لأعمال اختطاف الأطفال وأخذهم رهائن بشكل منهجي، في دارفور على وجه الخصوص، وأحث كلا من الحكومة وحركات التمرد في دارفور على العمل دون إبطاء على وقف هذه الممارسة. وأحث الحكومة كذلك على توخي الصرامة في التحقيق مع جميع مرتكبي هذه الانتهاكات التي هي أيضا جرائم بموجب القانون السوداني وملاحقتهم أمام القضاء.

٦٥ - وأؤكد ما لحفظة السلام من أدوار ومسؤوليات خاصة في المساعي الرامية إلى وضع حد للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات الصراعات المسلحة، وأحث بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على أن تكونا سباقتين إلى دعم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) وقراراته الأخرى المتعلقة بالأطفال والصراع المسلح، ولا سيما فيما يتعلق برصد الانتهاكات الخطيرة والإبلاغ عنها وتوفير تدريب منتظم لأفراد حفظ السلام في مجال حقوق الأطفال وحمايتهم. وفي هذا الصدد، أثني على الدعم القوي الذي تقدمه بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لتنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) وأرحب به، وأحث المراقبين العسكريين التابعين لهذه البعثة وشرطتها المدنية على مواصلة التعاون مع الشرطة والقوات والجماعات المسلحة في رصد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها، بما في ذلك أنشطة تجنيد الأطفال، والاستعانة بهيئات وقف إطلاق النار المنشأة بموجب اتفاق دارفور للسلام من أجل وضع حد لهذه الانتهاكات.

٦٦ - ويعتزم ممثلي الخاص المعني بالأطفال والصراعات المسلحة القيام بزيارة إلى السودان في المستقبل القريب، وأحث أيضا على أن توفد فرقة العمل المعنية بالأطفال والصراع المسلح التابعة لمجلس الأمن بعثة إلى السودان في أقرب وقت ممكن.